Munich Personal RePEc Archive

Impact of The global financial crisis on the Egyptian economy

Alasrag, Hussien

January 2009

Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12604/
MPRA Paper No. 12604, posted 08. January 2009 / 16:15

تأثيرالأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى

Mobile (0020106237534)

E.Mail:hossien159@gmail.com

الآراء الواردة تعبر عن رأى الباحث ولا تعكس بالضرورة آراء المكان الذى ينتمى اليه

ملخص

ضربت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الاقتصاد الأمريكـــي وامتـــدت إلى الاقتـــصاد الأوروبي واليابانى ، وبدأت آثارها السلبية تنعكس على جميع بلاد العالم وبقدر انفتاح كل منـــها واندماجه في الاقتصاد العالمي. والأزمة لا زالت في مرحلتها الأولى وأكثر التقديرات تفاؤلا تذهب إلى أنها ستشتد ويدخل الاقتصاد العالمي بدءا من مراكزه المسيطرة في أمريكا وغيرها إلى ركـــود كبير يستمر حتى النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ تبعا لتقديرات صندوق النقد الـــدولي والبنـــك الدولي.بينما يرى آخرون أن الاقتصاد العالمي سيدخل مرحلة ركود عميق فكساد طويل نـــسبيا وفي أفضل الاحتمالات متوسط الطول سنتين – ثلاث سنوات وربما أكثر.وتستوجب هذه الأزمة وضع عدد من السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة أخطارها وتداعياتها السلبية المحتملة على الاقتصاد المصري بصفة عامة وفي الصادرات المصرية بصفة خاصة. فالاقتصاد المـــصري يعتمـــد اعتمادا رئيسيا على الخارج ، ومحرك فعاليته الرئيسي موجود في أسواق صادراتنا إلى هذه الدول وارداتنا منها . وتغطية العجز الكبير في الميزان التجاري وعلاج أو تقليـــل العجـــز في ميـــزان المدفوعات يعتمدان على مصادر في الخارج كالسياحة ورسوم قناة السويس وتحويلات المـــصريين بالخارج . وتهدف هذه الورقة إلى دراسة الأزمة المالية العالمية وأثرها على مصر واقتراح خطوات مواجهة هذه ا لأزمة وذلك من خلال التعرف على أسباب حدوثها، وتقدير عمقها أي الفتـــرة التي يتوقع أن تستمر فيها ثم تقدير آثار الأزمة على الاقتصاد المـــصري في قطاعاتـــه التمويليـــة المختلفة وميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.ودراسة الاجراءات الـــتى اتخـــذتها الحكومـــة المصرية لمواجهة آثار تلك الأزمة على الاقتصاد المصرى. وتختتم الورقة ببعض التوصيات حـــول خطوات مواجهة هذه ا لأزمة.

The global financial crisis and its impact on the Egyptian economy

Abstract

The world economy is currently going through a serious financial upheaval that sparked off in the United States and has spread to Europe and the rest of the world. the crisis has already led to the collapse of influential banks and firms as well as to recession in several countries, some consider such consequences as just the tip of the iceberg and that the worst is yet to come.

This paper aims to study the current global financial crisis and its impact on Egypt.To do so, it first presents an overview of the causes and consequences of the current turbulence, followed by an assessment of the depth of the crisis and its implications for the Egyptian economy, including the financial sector, balance of payments and the state budget. In addition, the paper highlights the actions taken by the Egyptian government to cope with the effects of the crisis on the Egyptian economy. and concludes with some recommendations on steps to handle this crisis.

تأثيرالأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى

مقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل .خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم .كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعارالغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة.ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي و لم تضع أوزارها بعد فإننا نحاول هنا هذا يطرح تصور مبدئي لأبعاد وآثار هذه الأزمة على الاقتصاد المصرى ، من حيث وذلك من خلال دراسة أسبابها وتداعياتها العالمية، والسيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ومداخل تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

أولا : حقيقة وأبعاد الأزمة المالية في الاقتصاد العالمي:

تعتبر الأزمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ م من أسوأ الأزمات التيمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية،خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال .[1]

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي ١٤ تريليـــون دولار، وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من ١٠ % من إجمالي التجارة العالمية .ومن ناحية أخرى تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هـــذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

١- أسباب الأزمة:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس ٢٠٠٨ م إلا أنها بدأت تتكـــون داخـــل الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠ ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من ١%، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، وارتفعت معها أسهم الـــشركات العقاريـــة المـــسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفـــاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادًا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقًا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمـــسماة

[1] للتفاصيل حول هذه الأزمات راجع :

Douglas W. Arner , Financial Stability, Economic Growth, and the Role of Law. **(New York, NY: Cambridge University Press, 2007).**

بالقروض " متدنية الجودة" ، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال.

ومع بداية عام ٢٠٠٦ م وحدوث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى ٢٥.٥% ، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءًا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض،، %وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي ٩٣ % وفقد أكثر من ٢ مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم .وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية(تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسساتوالشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم .وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم.ويمكن القول بأن أسباب نشوب الأزمة تعود إلى عاملين رئيسيين :

١. عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأميركي متمثلةً بعجز كبير للغاية في الميزانيات لا يمكن تحمله وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة. [2]

---

[2] هناك العديد من الدراسات التى تناولت اسباب هذه الأزمة و **للتفاصيل راجع** :

- Robert J. Shiller**, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).**

-George Soros, The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means (New York: PublicAffairs, 2008).

- Mark Zandi, Financial Shock: A 360^{0}Look at the Subprime Mortgage Implosion, and How to Avoid the Next Financial Crisis (Harlow: Financial Times Prentice Hall, 2008).

– سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص ص ٢–١٠

٢. إبتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إساءة تقديرالمخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء" فقاعة "لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من" تفجيرها."

٢- تداعيات الأزمة:[3]

لقد أخذت تداعيات هذه الأزمة تتفاقم منذ أغسطس ٢٠٠٧ م بشكل سريع، وتشير الأرقام المتاحة إلى أن الأسوأ في هذه الأزمة كان خلال الربع الأول ونهاية الربع الثالث وبداية الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ م، وما زالت الأزمة مستمرة مع وجود اختلاف بين المؤسسات الاقتصادية العالمية بين كون الأسوأ في هذه الأزمة قد مضى أو أن الأسوأ فيها لم يأتي بعد .وتتمثل أهم تـــداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي والعالمي فيما يلي:

أ- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي:

زادت هذه الأزمة من معاناة الاقتصاد الأمريكي، الذي يعانى بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجاري، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة على النحو التالي:

•**تفاقم العجز في الميزانية**، والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ م، حيث أصبح يمثل حوالي ٩.٢ % من الناتج المحلى الإجمالي .مع وجود توقعات بارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام ٢٠٠٨ م من حوالي ١٥٥ مليار دولار لحوالي ٢٥٨ مليار دولار بدون تكاليف خطة إنعاش الاقتصاد مقابل ١٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧ م.

•**ارتفاع حجم المديونية** ليصل إلى ٣٦ تريليون دولار(حسب إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية)، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي ٦٤ % من الناتج المحلى الإجمالي،هذا إلى جانـــب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى ٦.٢٧ تريليون دولار، منها حوالي ٢.٩ تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي ٤.١٨ تريليون دولار ديون على الشركات.

---

[3] **إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية،الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي،مجلس الغرف السعودية،١١ شوال ١٤٢٩ ه /الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨ م ،ص ص ٤-٧**

•**تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي** منذ شهر يناير ٢٠٠٨ م، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفًا في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.

•**ارتفاع معدلات التضخم** التي تجاوزت ٥.٤% ، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى ١.٥ %وفقدان أكثر من ٣ مليون شخص لوظائفهم بمعدل ٨٠٠٠٠ وظيفة شهريًا ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى مايو ٢٠٠٨ م أكثر من نصف مليون شخص.

•**انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين** إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٢ م نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر ٢٠٠١ م، كما انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لأدنى مستوى له.

•**تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية** بحوالي ٥٠% ، لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيًا فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي،الذي بلغ حوالي ٦٠ مليار دولار.

•**تراجعت عمليات بناء المساكن** بنسبة ٦.٠ % لتصل الى ٠٦٥.١ مليون وحدة سنويًا،مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو ٠٧١.١ مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى ٩٧٨ ألف وحدة مقابل ٦١.١ مليون وحدة .وتراجعت أسعار المساكن بحوالي ١٠% ، مع وجود توقعات بتراجعها بنسبة ١٠ % أخرى بنهاية عام ٢٠٠٨ م.

•**الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية** مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم،حيث وصل الدولار إلى مستوى ١٠٠ ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو .وهو ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو الدول.

•**تراجع أرباح البنوك الأمريكية،** وذلك بعد إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، وتوالي إعلان افلاس صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة، وحدوث عمليات بيع واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جدًا، بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير.

•**زيادة مشتريات الأجانب لحصص في** الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار، حيث بلغت هذه المشتريات حوالي ٤١٤ مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨ م، وذلك بنسبة زيادة حوالي ٩٠ % مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٦ م.

ب- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي:

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة .وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠٠٨ م، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

•تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي ألقت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصيرة، ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات.

ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي ــ الذي قادته البلدان النامية ــ إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية ٤,٥ في المائة في العام القادم مقابل ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي.[٤]

[4] *للتفاصيل راجع التقرير على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:*
http://www.worldbank.org/gep2009.

•تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

• أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالميـــة،وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنـــة في قطاعـــات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

•أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم(حوالي ٢٥ بنك) لأكثر مـــن ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منـــذ ٢٠٠٧ م، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار بنهاية هذا العام.

وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفـــة مـــن العـــالم، ففـــي دول الاتحـــاد الأوروبي،وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا

من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية مـــن تـــأثير الأزمـــة الأمريكية عليها، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء.

أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهنديـــة بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً ، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي ٢١ % من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية .على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعًا في النمـــو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معـــدل الفائـــدة منخفضًا عند ٠.٥% ، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفـــاض الـــدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل ١.٣%.

٣- السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية:

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في الأزمة المالية الراهنة، فهناك من يـــرى أن المرحلـــة الصعبة فيها قد انتهت، وأن الاقتصاد العالمي سيتعافى في نهاية هذا العام، وهناك من يرى أن هذه الأزمة ستطول بعض الوقت، وقد تمتد حتى عام ٢٠١٠ م، وأن بوادر تعافي الاقتصاد الأمريكـــي ومن ثم العالمي ستكون في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ م على الأقل .ولذلك فإن وضع سيناريو معين لمستقبل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي في ظل هذه الأزمة يتوقف على طبيعة المرحلة التي يمر بها، وعلى مدى الاستقرار أو التغير في أسعار المساكن وقدرتها على تخفيف الضغط على شركات التمويل لشطب الخسائر المرتبطة بالرهون العقارية، ومن ثم فإنه قد يكون من الصعب في هذا الوقت تحديد عمق أو مدة هذا التباطؤ أو الركود .[5]

[5] **للتفاصيل راجع :سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاســاتها علــى مــصر،المركز المــصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص ص ١٠-١١**

ثانيا:آثار الأزمة المالية العالمية على مصر

مقدمة

لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة وتفاعلاتها، بحكم اعتمادها على اقتصاد السوق وما ينطوى عليه من تشابكات عالمية. وحاولت تطويق روافدها السلبية وفتح منافذ وآفاق ايجابية للاستفادة من دروسها الاقتصادية. الواقع أن سوق المال المصرى، كغيره فى كثير من دول العالم، تأثر بالانخفاض الحاصل فى البورصات المختلفة. وهو ما كشفت تجلياته أحوال الشركات المسجلة فى البورصة المصرية. فقد تراجعت قيمة أسهم الشركات عما كانت عليه قبل حدوث الأزمة المالية. وفسرت بعض الدوائر الرسمية التراجعات فى البورصة المصرية بأنها جاءت نتيجة لجوء عدد من المستثمرين الأجانب إلى ما يوصف بتسييل المحافظ فى السوق المصرية والأوراق العربية عموما، حتى شهدت جميع البورصات (تقريبا) عمليات بيع مكثفة من المستثمرين الاجانب، أدت حصيلتها إلى تراجع حاد، أثر بدوره على المستثمرين المحليين، الذين فزعوا من عمليات البيع التى قام بها الأجانب، فأقدموا هم على عمليات تصفية غير محسوبة. من جهة ثانية، لم يستبعد بعض الخبراء حدوث تباطؤ فى معدل النمو الاقتصادى فى مصر، بعد أن شهد ارتفاعا تدريجيا فى السنوات الماضية، تخطى خلال العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ حاجز الـ ٧ %. وتوقع آخرون حدوث تعثر فى تمويل بعض المشروعات أو تراجع فى معدل المساعدات والمنح الخارجية. فضلا عن احتمال انخفاض فى أعداد السائحين القادمين إلى مصر، خاصة من بعض الدول الغربية واليابان. بالتالى فمن المرجح أن تتأثر القطاعات الاقتصادية التى تعتمد على السياحة كمصدر للاستثمار والدخل .ناهيك عن بعض الأضرار الطفيفة للأرصدة المصرية (الرسمية) فى عدد من البنوك الغربية، التى جرى وضعها بغرض سداد أثمان بعض السلع الاستراتيجية التى يتم استيرادها. منذ بدايات الأزمة حرصت الحكومة المصرية على تأكيد محدودية آثارها السلبية. واهتمت ببث الطمأنينة إلى قلوب المستثمرين وقلوب المواطنين، من خلال توضيح بعض الحقائق الغائبة. وأهمها جدية الخطوات الاقتصادية التى اتخذت فى الأعوام الماضية، ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي وأفضت لنتائج جيدة حتى الآن حسب التفسيرات الرسمية والتى سوف يشعر بها الناس بصورة أوضح فى المدى المنظور، وامتلاك البنك المركزى لاحتياطى كبير من الدولار، يبلغ نحو ٣٥ مليار دولار، عبارة عن استثمارات موجودة بعملات أجنبية فى الخارج، وكذلك امتلاك البنوك المصرية حوالى ١٥ مليار دولار .كما أن احتياطيات البنك المركزى بينها جزء من الذهب والباقى بين ٩٧ - ٩٨ %

مستثمر فى أدوات دين حكومية مضمونة مثل أذون خزانة أمريكية وألمانية وبريطانية ويابانية، فضلا عن سندات أمريكية. كما أن معظم البنوك المصرية تمتلك فوائض فى جميع العملات.[٦]

وقد اكد ت الحكومة على ان التعامل مع الازمة الاقتصادية لابد أن يتم علي ثلاث مستويات:-
أولها: التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن ان تحقق نتائج إيجابية وتحد من تأثيرات الازمة.
وثانيا: رصد المدي المتوسط والطويل الذي عليه ان يتأثر سلبا أوايجابا.
وثالثا ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الازمة مباشرة والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة، حيث أنه في تقدير مصر أن مدي استعداد أي دولة أو أي اقتصاد للاستفادة من هذه الفترة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة علي زيادة فرص العمل.

وحددت الحكومة خمسة محاور للتحرك السريع بهدف تعويض النقص(الانخفاض) المتوقع في معدل النمو الناجم عن المعاملات الخارجية من خلال اجراءات تحقق مزيدا من النشاط الاقتصادي الداخلي:
المحور الأول: الاعتماد الاضافي الذي تم تخصيصه -كما سيأتى بيانه-اهمية تحقق سرعة استيعاب هذا الانفاق، واختيار المجالات التي تحرك الاقتصاد بصورة سريعة في مجالات كثيفة العمالة واستهداف المجالات التي لها تأثير واسع في الاقتصاد. مثل البنية التحتية والخدمات الاساسية.والتركيز علي الانفاق في المحافظات والتي تصل الي ٨٠٠ مليون جنيه واستعداد الحكومة لضخ المزيد عندما يتم الانتهاء من صرف الاعتمادات الموجهة،
المحور الثاني:أهمية استخدام مصادر التمويل المحلية المتاحة وتوجد علي شكل سيولة في القطاع البنكي والبريد علي اساس اقتصادي وحث الجهات التمويلية علي الاستخدام السريع والمناسب في مشروعات ذات عائد اقتصادي واضح، وأهمية قيام الحكومة بتوفير عرض لمشروعات كبري ذات جدوي اقتصادية والضمانات اللازمة من جهة الحكومة لمؤسسات التمويل لتشجيعها علي هذا التوجه.

---

[6] محمد أبو الفضل، الاجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية،مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرون ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٨.متاح فى:http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2008/10/26/CAIR0.HTM

المحور الثالث:أهمية تطوير البرنامج الاجتماعي للحكومة بما يتناسب مع تحديات المرحلة المقبلة التي من المتوقع ان تظهر في مجال البطالة.
المحور الرابع:التعجيل بتنفيذ برنامج تنمية التجارة الداخلية خاصة فيما يتعلق بإنشاء مناطق التوزيع والمناطق اللوجستيه في المدن والقري.
والمحور الخامس:هو الاستمرار في استهداف الاستثمارات الخارجية خاصة الاستثمارات العربية من خلال توفير المشروعات ذات الجدوي الواضحة والعائد المتميز في الاقتصاد العيني الذي يحقق جذب الاستثمارات في الوقت الحالي في ضوء ما يشعر به المستثمر من قلق من المشروعات ذات المخاطرة العالية.

١- توقعات آثار الأزمة على الاقتصاد المصرى

أكدت الحكومة أن الاقتصاد المصرى قوى وقادر على تحمل الأزمات ، ويمكنه التأقلم مع متغيرات كثيرة بفضل البرنامج القوى والطموح الذى نفذته الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية والذى استلهم خطوطه العريضة بل وبرامجه التفصيلية من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية. وقد أكد الدكتور أحمد نظيف فى بيان الحكومة الذى ألقاه يوم الإثنين 15 ديسمبر ٢٠٠٨ أمام مجلس الشعب حول الأزمة المالية العالمية وأثرها على مصر – أن الحكومة لديها حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر وهذه الحزمة تحتوى على العديد من الإجراءات سواء لزيادة الإنفاق العام أو لجذب وتشجيع الإستثمار أو دعم الصناعة والصادرات ، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية.واشار الى أن تباطؤ النمو ووصوله فى بعض الدول إلى الصفر أو ما دون الصفر سيؤدى إلى تأثيرات على الإقتصاد المصرى تتمثل فى الآتى :

-نقص الصادرات إلى الخارج.

-نقص الإستثمارات الواردة من الخارج.

-نقص دخل قناة السويس.

-نقص دخل وإيرادات السياحة.

-نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلى.

وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي حيث أن ٧٥% من الناتج المحلى الاجمالى يتمثل في التبادل التجاري فنحو ٣٢% من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، ٣٢,٥% من الواردات تأتى من أمريكا والاتحاد الاوروبى ، وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوروبا .

وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ صافى الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال العام المالي الحالي ، وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية ، كما يلى:-

١. من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو٢,٢ مليار دولار، ففي ظل الانكماش العالمي سيقل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلى للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير ، ونظرا لانخفاض حجم الطلب ستقلل المصانع من إنتاجها مما سيقلل من حوافز العاملين وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدى إلى الركود في الأسواق .
٢. يتوقع انخفاض الميزان البترولي بنحو مليار دولار حيث انخفضت أسعار البترول من ١٤٧ دولار للبرميل إلى ٥٣ دولار للبرميل .
٣. انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار .
٤. انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٢ مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات – الأثاث – الصناعات الغذائية – الصناعات الحرفية ... الخ) .
٥. انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار(نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية).

وبالنسبة للأثر الايجابي على الميزان التجاري فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات بنحو ٤ مليارات دولار(انخفاض حجم وأسعار السلع المستوردة) ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصري والذي انخفضت قيمته أمام الدولار من ٥٣٠ قرشا إلى ٥٥٠ قرشا .

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فان جانب الإيرادات سيتأثر سلبا نتيجة لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة وستتزايد النفقات العامة على الرغم من توقع انخفاض

فاتورة دعم السلع (انخفاض أسعار البترول – أسعار المواد الغذائية) وسيتم ضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة أثار الأزمة المالية العالمية مما يزيد من حجم العجز في الموازنة .٧

٢– الاجراءات التى اتخذها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة على الاقتصاد المصرى

وتتمثل حزمة البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر فيما يلى:– [٨]

أولا:زيادة الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه خلال الستة شهور القادمة فى مجالات الاستثمارات العامة ودعم الانشطة الاقتصادية ، وسيترتب على ضخ هذه المبالغ تنفيذ مشروعات عاجلة تشغل الكثير من العمالة وتضخ الملايين من الجنيهات كأجور مما يؤدى الى زيادة الاستهلاك وبالتالى زيادة الانتاج ودفع عجلة الاقتصاد المصرى إلى الامام.

وتشمل أوجه الانفاق العام ما يأتى :

١– توجيه نحو ١٠ر٥ مليار جنيه لزيادة الاستثمارات العامة فى العديد من المجالات والمشروعات :

أ – ٧ر٢ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى .

ب – مليار جنيه لمشروعات الطرق والكبارى .

ج – ٦٠٠ مليون جنيه لرفع كفاءة خطوط السكك الحديدية وتطوير البنية التحتية لميناء شرق بورسعيد وزيادة الطاقة الاستيعابية لموانى البحر الأحمر.

د – ٩٠٠ مليون جنيه لبناء الوحدات الصحية الأساسية وبناء المدارس وتطوير نظام صرف السلع والخدمات ورفع كفاءة أجهزة الإطفاء.

ه – ٨٠٠ مليون جنيه لمشروعات التنمية المحلية بالمحافظات وسيتم التنسيق بشأنها لمراعاة احتياجات دوائركم .. وأنتم الأقدر على تحديدها.

---

[7] ttp://www.idbe-egypt.com/doc/financiacrisisandegypt.doc

[8] **راجع البيان فى :**

http://www.ndp.org.eg/ar/News/ViewNewsDetails.aspx?NewsID=45013

٢- تخصيص ٢ر٨ مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات المصرية موزعة كما يلى :

أ - ٢ر٢ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية .

ب - ٦٠٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية بالدلتا ودعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية.

ثانيا: إجراء تخفيضات فى التعريفة الجمركية على سلع وسيطة ورأسمالية تقدر تكلفتها بنحو (٥ر١ - ٧ر١ مليار جنيه) مما يساعد المنشآت على المنافسة فى الخارج ويشجع على الاستثمار والتشغيل.

ثالثا: سيتم تحمل تكلفة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بحيث لا يتحملها المستثمر عن أى استثمار ينشأ فى ال ١٢ شهرا القادمة.

رابعا: سيتم العمل أيضا على تنفيذ استثمارات فى حدود ١٥ مليار جنيه أخرى فى مشروعات بنظام المشاركة العامة الخاصة (حيث سيتم التوقيع قريبا على عدد من المشروعات العامة التى ستقام باستثمارات من القطاع الخاص بقيمة ١٥ مليار جنيه ، منها مشروع بناء ٣٤٥ مدرسة جديدة - ومستشفيات - ومحطات تنقية مياه - ومحطات معالجة الصرف الصحى).

خامسا: نستهدف الاستمرار فى جذب الاستثمارات من الخارج عموما ومن المنطقة العربية خصوصا وبما لايقل عن ١٠ مليارات دولار سنويا.

سادسا: توفير فرص استثمارية حقيقية فى مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج للاستثمار فيها :

١- فى قطاع البترول توجد مشروعات تكرير وبتروكيماويات وبحث وتنقيب ومشروعات غاز يصل اجمالى استثماراتها إلى ٥٨ مليار دولار.

٢- فى قطاع الموارد المائية والرى توجد مشروعات فى توشكى وشمال سيناء (ترعة السلام) ومشروعات استغلال حدائق نجع حمادى والقناطر الخيرية واسنا بتكلفة استثمارية تصل إلى ١٠ مليارات جنيه.

٣- وهناك مشرعات فى قطاع الطيران المدنى تصل استثماراتها إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار.

٤- وفى قطاعات البنية الأساسية هناك مشروعات الطرق الحرة وتطوير الموانىء ومشروعات النقل النهرى ومشروعات السكلة الحديد ومترو الأنفاق بما يزيد على ٣٠ مليار جنيه.

٥- وفى مجال السياحة هناك مشروعات لزيادة الطاقة الفندقية باستثمارات تصل إلى ١٠ مليارات دولار.

٦- وفى مجال التنمية العمرانية والإسكان هناك ٩ مشروعات عملاقة لبناء آلاف الوحدات السكنية وإنشاء ٤ مدن مليونية جديدة ومناطق خدمية وترفيهية وتجارية ومدية خيول عربية ومدينة طبية عالمية بتكلفة استثمارية اجمالية ٩٠ مليار جنيه.

٧- وفى مجال الزراعة هناك مشروعات لتخصيص مساحات من الأراضى فى حدود ٥ آلاف فدان لكل مستثمر لانشاء مشروعات تصنيع زراعى باعتبارها مشروعات كثيفة العمالة.

٨- وفى مجال التجارة الداخلية هناك مشروع عملاق لإنشاء مناطق لوجيستية لخدمة التجارة الداخلية وأسواق تجارية على مستوى كبير تتيح الآلاف من فرص العمل.

٩-وفى مجال تكنولوجيا المعلومات توجد مشروعات تتجاوز قيمتها ١٠ مليارات دولار.

سابعا: تفعيل دور مكاتب الاستثمار بالمحافظات وتفعيل قدرتها على الترويج للاستثمار وإصدار وتراخيص تأسيس الشركات وتطبيق نظام الشباك الواحد.

ثامنا: حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته خاصة فى القطاعات كثيفة الإستخدام للعمالة كالصناعة والزراعة والمقاولات وقطاعات الخدمات.

تاسعا: تفويض مجالس إدارات المناطق الصناعية بالمحافظات فى إصدار الموافقة الصناعية ومنح تراخيص التشغيل والسجل الصناعى فى المحافظات .. مع التأكيد على الآتى :

١- تجديد السجل الصناعى لمدة ٦ أشهر فى نفس اليوم وإصداره لمدة ٥ سنوات فور استكماله.

٢-منح موافقة فى يوم واحد لجميع المشروعات الصناعية الجديدة غير كثيفة الاستخدام للطاقة من هيئة التنمية الصناعية.

عاشرا: تحقيق التوازن والاستقرار فى أسعار الطاقة لأغراض الصناعة ..وفى هذا الإطار سيتم تثبيت أسعار الغاز والكهرباء لجميع المصانع حتى نهاية العام المقبل وجدولة سداد تكاليف توصيل الغاز والكهرباء للمشروعات الجديدة على ٣ سنوات.

حادى عشر:دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية من خلال :

١- تخفيض ٥٠ % من تكلفة مشاركة الشركات فى كافة الخدمات التى يقدمها مركز تحديث الصناعة من برامج دعم فنى وتدريب ومشاركة فى المعارض وذلك اعتبارا من أول الشهر الجارى.

٢- زيادة نسبة المساندة المالية لجميع القطاعات التصديرية المستفيدة من صندوق تنمية الصادرات بنسبة ٥٠ % وتسرى هذه الزيادة على الصادرات اعتبارا من أول الشهر الجارى..فضلا عن ضمان الصادرات بنسبة ٥٠ % من صندوق دعم مخاطر الصادرات.

ثانى عشر:توفير الأراضى اللازمة لأغراض النشاط الإقتصادى الإنتاجى ومشروعات البنية الأساسية.

ثالث عشر: تخصيص نحو ٥٠٠ ألف فدان للاستثمارات الجديدة فى القطاع الزراعى.

رابع عشر: التنسيق بين الحكومة والبنك المركزى لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطية والصغيرة لمساعدتها على التوسع والإنتاج وتحقيقا للتنويع فى محافظ الجهاز المصرفى والعمل على استغلال الفائض الكبير فى السيولة (٤٩ % من إجمالى الودائع) فى تمويل مشروعات إنتاجية.

خامس عشر: دفع نشاط التمويل العقارى لتمويل محدودى ومتوسطى الدخل.

سادس عشر: الاستمرار فى تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع المصرفى.

سابع عشر:استصدار حزمة من التشريعات اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادى :

١- إصدار التعديل التشريعى اللازم لتشجيع إنشاء مشروعات المشاركة العامة الخاصة (بى بى بى).

٢- مشروع قانون بتنظيم الإفلاس والصلح الواقى منه .

٣-مشروع قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

ثامن عشر مراجعة القرارات والإجراءات ذات الأثر السلبى على النشاط الاقتصادى – المناطق الحـــرة لنشاط تكرير البترول.

تاسع عشر:استمرار تنشيط قطاع السياحة والحفاظ على المعدلات المالية للنمو فيـــه وذلـــك باتخـــاذ الإجراءات الاتية :

أ – العمل على الحفاظ على نصيب مصر من الأسواق الكبرى عن طريق تكثيف الحملات الترويجيـــة المشتركة مع الوكالات السياحية الكبرى.

ب – تحفيز الطيران المنخفض التكلفة.

ج – الاستمرار فى دعم برنامج الطيران العارض (مرسى علم/طابا/الساحل الشمالى/أســـوان). د – التركيز على أسواق دول أوروبا الشرقية فى المرحلة القادمة والدول ذات معدلات النمو المرتفعة مثل الهند والصين.

٣– أهم النتائج المتوقعة لتنفيذ برنامج تنشيط الإقتصاد :

١. الحفاظ على معدلات نمو لاتقل عن ٥ر٥% فى العامين القادمين حيـــث أن الحفـــاظ علـــى معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد سوف يسهم فى تحقيق إيرادات سيادية للدولة دون زيـــادة أى ضرائب أو رسوم.
٢. الإنخفاض التدريجى فى معدلات التضخم.
٣. إستمرار النشاط الإستثمارى المحلى عند مستويات تضمن عودة التنمية السريعة عند استعادة الإقتصاد العالمى عافيته.
٤. تقليل الأثر الإنكماشى فى المجتمع المصرى وخاصة لدى الطبقات محدودة الدخل.

٤– تأثيرالأزمة المالية على الصادرات المصرية

من بين الخطط الاقتصادية في الظروف العادية العمل علي فتح أسواق جديـــدة للتـــصدير.. وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة تكتسب هذه الخطط أهمية خاصة حيث تمثل الأســـواق الجديدة بديلا لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعة خلال الفترة المقبلة .فالأزمة الماليـــة الحاليـــة سوف ينتج عنها نوع من الانكماش فى معدلات الطلب العالمى وسوف تصاب الأسواق بحالة مـــن الركود سواء فى دول الاتحاد الأوروبى أو أمريكا أو فى آسيا.

وعلى ذلك تستوجب هذه الأزمة وضع عدد من الآليات التي تبقي علـــى معـــدل النمـــو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة.وان كان يعتقد البعض أن الأزمة لم تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات المصرية لأنها لا تنافس فى أسواق الـــدول الأوروبية حيث يوجد بهذه الأسواق اشتراطات عديدة معقدة كان يصعب تنفيـــذها ومنـــها عـــدم السماح بدخول المنتجات الزراعية إلا بعد انتهاء الموسم وذلك لتصريف المنتجات المحلية،كما كـــان يتم وضع اشتراطات مجحفة على المنتجات الصناعية والتى كان يواجهها مشكلة أخرى تتمثل فى عدم انتظام النقل وارتفاع تكاليفه بالإضافة إلى وجود دول أخرى أكثر قربا للـــدول الأوروبيـــة كانـــت تستحوذ على نصيب الأسد فى معدلات التصدير.

وأهم التحديات التي تواجهها الصادرات المصرية هي:

- عدم وجود قدرة إنتاجية للصناعة المصرية بما يؤهلها للمنافسة مع دول مثل الهنـــد وتركيـــا وقصور قواعد البيانات الخاصة بالصناعة المصرية بالإضافة إلي نقص الوعي بهذا النظام بـــين المصدرين المصريين وتكثيف جهودهم علي تصدير ما ينتج محليا دون النظر إلي احتياجـــات المستهلك الأمريكي والفرص البديلة المتاحة أمامه وهو ما يعني عدم وجود دراسات وافيـــة للأسواق الخارجية.
- ومن بين المخاوف ارتفاع أسعار المواد الخام للصناعة المصرية واحتمال حدوث ركود عالمي وانخفاض الطلب الأمريكي علي السلع المستوردة وكل هذا يعني زيـــادة التحـــديات الـــتي يواجهها المصدرون بالإضافة إلي انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلي أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعى مزيد من التطوير فى جودة المنتج المـــصرى ووضـــع استراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد فى هذه الأسواق والاستمرارية فيهـــا والتـــأقلم عليها وهو ما يستوجب ضرورة عمل بحوث ميدانية للوقوف على أنماط الاستهلاك والأذواق المختلفة.

وللتخفيف من حدة هذه الأزمة يجب البحث عن أسواق بديلة وفرص تـــصديرية جديـــدة منها:-

١. التوجه إلى السوق الأفريقى،ان السوق الافريقي هو البديل الأفضل لتفادي آثار تلـــك الأزمة التي قد تستمر آثارها إلي سنوات قادمة .وهذا يلزم ضرورة تذليل العقبات أمـــام المصدرين لأن المؤشرات تؤكد استمرار الانخفاض في حجـــم الطلـــب في الـــسوقين الأوروبي والأمريكي لاسيما وان عدد سكان أفريقيا يبلغ حوالي ٨٦٠ مليـــون نـــسمة وهي قاعدة استهلاكية كبيرة حيث يبلغ حجم وارداتها حـــوالي ٢٠٠ مليـــار دولار .

وبالتالي فهي تمثل بديلا جيدا للصادرات المصرية التي تواجه ركودا واضحا خلال الفترة الحالية، حيث تشير الأرقام إلي أن إجمالي الصادرات المصرية إلي أفريقيا لا يتعدى المليار ويرجع الانخفاض النسبي للوجود المصري في الأسواق الأفريقية إلي ارتفاع تكلفة التجارة مع هذه الدول لصعوبة الشحن والتخزين وارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية في بعض هذه الأسواق بالإضافة إلي وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها .

٢. تعظيم الاستفادة من النظام المعمم الأمريكي للأفضليات التجارية والمعروف باسمGSP وهو نظام تطوعي أي ممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية دون أي التزام قانوني وهو نظام غير تبادلي لا مجال فيه للمفاوضات تقدم فيه الدول النامية طلبات لإضافة بعض السلع لكن من حق الدول المتقدمة رفضها بل وسحب التفضيلات التي تمنحها لبعض الدول عند بلوغها مرحلة من النضج والتقدم الاقتصادي.وتزداد أهمية هذا النظام بالنسبة للدول النامية ومصر خاصة في الفترة المقبلة في ضوء احتمال حدوث ركود عالمي ولا شك في أن الأزمة المالية العالمية هناك فائزين وخاسرين ومصر لديها فرصة للفوز بزيادة صادراتها للولايات المتحدة من خلال هذا النظام خاصة لذا علمنا أن نسبة الصادرات المصرية في إطار هذا النظام كانت بين٢,٥% إلي٣% فقط من إجمالي الصادرات المصرية إلي الولايات المتحدة خلال الفترة من٢٠٠٣ ـــ٢٠٠٧.أن الأزمة المالية العالمية ستدفع المستوردين الامريكيين للبحث عن مصادر تنطبق عليها ميزة الإعفاء الجمركي لأن المستهلك الأمريكي في وضع حرج الآن ويبحث عن الأرخص ولكن المهم أيضا جودة السلعة وهو ما يزيد من الضغوط التنافسية.وأن من أسباب عدم تحقيق الاستفادة القصوي من النظام أنه لايشمل أهم المنتجات ذات الأهمية التصديرية لمصر مثل الملابس والمنسوجات والأحذية وان الفترة الزمنية المطلوب خلالها تقديم الطلبات فترة قصيرة في ظل صعوبة الحصول علي البيانات خاصة في الدول النامية وصعوبة توفير الكم الهائل من البيانات التي يجب علي المصدر استيفاؤها خاصة وأنها تتسم بقدر كبير من التفصيل دون التأكد من أنه سيتم بالفعل الحصول علي تلك المعاملة التفضيلية.إضافة إلى ذلك فان نقص الوعي بهذا النظام بين المصدرين المصريين فهناك العديد من السلع المصرية التي تدخل الولايات المتحدة وتدفع عليها جمارك بالرغم من أنها ضمن قائمة السلع المدرجة في النظام الأمريكي المعمم للمزايا وهو ما يقلل من تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الأمريكية وكثيرا من الدول النامية استفادت بصورة أكبر من مصر من هذا النظام حيث يأتي ترتيب

مصر في المرتبة٣٢ من بين١٣٢ دولة نامية في الاستفادة من النظام خلال هـذا العـام وحتي شهر أغسطس منه.ومصر تستفيد بتصدير٣٦٤ سلعة فقط من بين٣٤٠٠ سلعة معفاة من الجمارك يشملها النظام المعمم للافضليات التجارية GSP وهو ما يمثل فرصا ضائعة بالنسبة لمصر.

٣. ضرورة أن تقوم وزارة التجارة بتوفير وتطوير قواعد بيانات لتقديم المساعدة للقطـاع الخاص وإمدادهم بالمعلومات اللازمة عند إقدامهم على إقامة مشروع جديد أو عقـد صفقة تبادل مع إحدى الدول. ودراسة التي تحول دون الوصول الي اضافة سـلع ذات أهمية تصديرية لمصر.

٤. تطوير البنية الاساسية للصناعة المصرية والبحث عن أصحاب الخبرة والكفـاءة لـدعم الصناعة والاهتمام ببرامج مثل برنامج تحديث الصناعة ودراسة الأسواق جيدا، بالاضافة الي الترويج للصادرات المصرية وتطوير الاتفاقيات التجارية بين مـصر ودول العـالم. وضرورة تذليل العقبات امام المصدرين.

٥. رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها.. لأنها ستكون قاطرة الاقتصاد المصري الجديدة الجاذبة للاستثمارات والمشروعات الكبيرة سواء كانت عربية أو أجنبية.. فمن الأفضل كثيراً على صاحب الشركة أو المشروع الكبير أن يجد كل ما يحتاجه من منتجات تكميلية ومغذية لمنتجاته الأصلية في البلد نفسه الـذي أقـام فيـه مشروعه، فهو أفضل من استيرادها من الخارج ودفع المزيد من التكاليف.خاصـة وأن جميع الشركات والمصانع الكبرى تلجأ للمنشآت الصغيرة لتصنيع بعض قطع الغيار التي تدخل في ٦٠ % من الصناعات الكبيرة.ويمكن أن تكون أنشطة هذا القطاع بحـصان الرهان الرابح للاقتصاد المصري، ولذلك فانه يجب الإسراع إصدار القواعد المحاسـبية الخاصة بهذه المشروعات، ومنحها المزيد من التسهيلات والإعفاءات والحوافز. خاصـة أن ٤٠ % من هذه المشروعات غير مسجلة ولا تملك سجلات أو مستندات.